

## التقييس المصطلحي (\*)

بقلم: ج. ساجر

ترجمة: د. جواد حسني سماعنة (٠٠)

### 1- تمهيد

أو باللجوء إلى صياغة جديدة للمصطلح مما يتطلب منه مراعاة الدقة والملاءمة إلى جانب مفهوم الاقتصاد اللفظي في ضوء الأهمية التي يتعين فيها على المتقبل (recipient) تفسير المفهوم بالدقة ذاتها التي تقصدها المرسل . وفي بعض الحالات، تكون الدقة والملاءمة أهم من خاصية الاقتصاد اللفظي، عندما يتعلق الأمر بمتقبل لا يستند إلى أية مصادر معجمية ولا إلى نظام مفهومي يمكنه من استيعاب الرسالة المصطلحية.

وعلى الرغم من أن دقة المفهوم الجديد هي بصورة عامة قضية مثبتة فيها، فإنها من جانب آخر قد لا تعد حجر عثرة، خاصة إذا ما كان هذا المفهوم معروفاً لدى جماعة من المختصين، فالمختصون كثيراً ما يفضلون الشكل التعبيري المناسب للمصطلح حتى مع غياب الدقة المفرطة للمفهوم في ضوء المرحلة التي يطلقون عليها مرحلة تنظيم الاستعمال (Regularisation of Usage)، وهو ما يتجلى في أشكال التحديد المصطلحي في الكتب المدرسية والمسارد والأدلة وغيرها من أنماط النشر وفق المرحلة المذكورة قبل قليل.

إن المصطلحية، التي هي بشكل أو بآخر مجموعة مُبَيَّنَة ومتماسكة من المصطلحات، تمثيل لنظام مُبَيَّن من المفاهيم، متماسكاً أو متبايناً على حد سواء. إن ولادة المفاهيم تسبق وضع المصطلحات، زمنياً ومنطقياً، وهو ما يتجسد فعلاً في أفعال (الكلام) ذاتها التي هي ضرب من ضرور التوليد. فالمصطلحات الجديدة توضع عادة إما ملء فجوة طارئة لاستيعاب مفهوم جديد وإما لاستبدال مصطلح بآخر موجود ولكنه أقل جدوى منه. إن أفعال الكلام التي تنتج المصطلحات الجديدة هي بطبيعتها كذلك طرائق للتوليد. يشي هذا الوصف على وجه الخصوص بمفهوم التعريف (Définition) الذي يرسخ مرجع (Référence) مفهوم جديد، أو عكس ذلك، حيث يقوم بشرح مرجع مصطلح جديد. قبل مرحلة التحديد، التي تعد مُبْتَنًى لعملية وضع المصطلح، ثمة في الحقيقة تمثيلات كلامية متولدة كنماذج خاصة قد تكون مطلوبة. وفي حالة كهذه، فإن المرسل قد يقوم أولاً باستحداث مصطلح جديد من مصادر معجمية موجودة،

(٠) يحتل مفهوم التقييس ( Standardization في الإنجليزية أو Normalisation في الفرنسية) مكانة خاصة في الدراسات المصطلحية الحديثة وفي علوم المنطق واللسانيات والمعلوماتية والحاسوبية .. الخ. وإزاء ندرة الأبحاث حول هذا الموضوع في العربية ارتأينا أن نقدم للقارئ الكريم هذه المادة ترجمة لجزء من فصل من كتاب جان ساجر: ( A Practical Course In Terminology Processing ) من الصفحة (114-128) الصادر عن: JOHN BENJAMINS PUBLISHING COMPANY , AMSTERDAM / PHILADELPHIA 1990.

(٠٠) (خبير سابق بمكتب تنسيق التعريب)

واحد، فقد لا يغدو من الممكن تحديد ما إذا كان أي منها يتعلق بنفس المفاهيم، أو الموضوعات أو أنه يتعلق بمفاهيم مختلفة، إذ لا يمكن اعتبار تطور الموضوعات الجديدة تاماً إلا إذا كسنت على جانب كبير من التأسيس، وهذا يعني في الممارسة أنها محددة تجارياً ومجربة ومختبرة وأحياناً مسوّقة. وفي الحالة الأخيرة، فإن المسميات عادة ما تكون قد ثبتت وتعذر تغييرها. وقد لا يفيد التقييس هنا إلا إذا كان شاملاً وتاماً، آخذاً بالاعتبار السمات الدالة الثابتة للأشياء، مما يقود فعلاً إلى اختفاء البدائل المصطلحية الأخرى. فالتقييس بسبب ذلك، نشاط استعدادي (Retrospective) ويُلِي التسمية بعد فترة زمنية طويلة وغير محددة، كما أن الأمل فيه، في حل المعضلات الناشئة عن التسميات المتعاقبة للشيء الواحد لن يكون بسبب ذلك، وعلى الأرجح، متحققاً تماماً. ففي حالات عديدة، تستمر التسميات المتناوبة للمسمى الواحد في وجودها غير المحدد، وفي تأثيراتها العرّضية، كهيمنة السوق على منتج ما، أو اختفاء تقنيات متقدمة، مما يقرر بقاء المصطلحات أو موتها.

إن النمط الكتابي لما يسمى بالخطاب التربوي الرفيع هو نظام مقيس (منمط)، وغالباً ما يتم اكتشاف هذه الدلالة في أثناء مداورات وزارات التعليم التي تناقش بعض القضايا اللغوية كالتهجئة، والتنقيط والقواعد والنحوية التي تساعد على إرساء استعمال الصيغ المنمطة في الاختبارات المدرسية، مثل هذه الصيغ القياسية، وجدت أيضاً في كتب التوجيه المدرسي المؤلفة لمراعاة أنظمة الكتابة من قبل مؤسسات حكومية. على الصعيد المرجعي، فإن اللغة منظمة (فهى مثلاً: محكومة قواعدياً) ولكنها ليست مقيسة على نحو مألوف، فمثلاً: إن النظام يسمح بالتغيير طبقاً لتنوع القوانين. تقييس المرجع ليس

فالتقييس المصطلحي عملية مستقلة ومنفصلة عن مراحل الوضع والتوليد المصطلحي، وتشكل من توصل المستعلمين إلى اتفاق عام لتبني مصطلح مُعطى لاستعماله في حالات خاصة. فالحاجة إلى التقييس عادة ما تكون أقوى وأكثر إلحاحاً في حالة وجود مصطلحات منافسة، مما يرجع إلى تعدد صيغ الوضع اللغوية لواضعين متعددين، أو لعدم وجود اتفاق بين المستعلمين على قبول المصطلح المقترح لمفهوم ما.

يستهدف التقييس المصطلحي الوصول إلى الغايات التالية:

- 1) الاقتصاد في التعبير: خاصة إذا ما لوحظ أن مصطلحاً من المصطلحات المنافسة أقل شيوعاً من مصطلح آخر، لسبب يرجع إلى عنصر الاقتصاد اللغوي.
- 2) الدقة الدلالية: إذا ما أسفر مصطلح ما عن وضوح أكبر من نظيره في الدلالة على المرجع، أو كان أقل لبساً من سواه.
- 3) الملاءمة اللغوية: إذا ما تضمن مصطلح ما دلالات هامشية مصاحبة لم تعرف في المصطلحات الأخرى المنافسة.

## 2- مبادئ التقييس

هناك صراع أساس بين الحاجة إلى التسمية (naming) والرغبة في تقييس المسميات، فالتسمية تحدث حالما يتكون المفهوم الجديد أو الموضوع أو الطريقة.. إلخ مما يقود حتماً إلى اضطراب في التسمية وإلى تعدد الأسماء. يأتي التقييس كمرحلة لاحقة وذلك عندما تدعو الحاجة إليه، ومن ذلك مثلاً: عندما ينشأ الصراع بين الأسماء. في هذه الحالة، يتعين الاختيار بين اثنين أو أكثر من التسميات المنتمة لنفس المفهوم. ولكن، عندما تترى أنماط التطور الفكري والموضوعات الجديدة في أكثر من مكان

## المبدأ الثاني:

إن التقييس المصطلحي نشاط اجتماعي واقتصادي، مما يتعين أن يكون اكتسابه حصيلة التعاون بين سائر الجماعات ذات العلاقة. وينبغي أن يكون المصطلح المقيس، نتيجة لذلك، مبنياً على الإجماع العام (Consensus) الذي يكرس عادة مصطلحاً ما في لغة متخصصة واحدة أو في مجال موضوعي مختص. مثلاً: تعبير ما يوجد في اللغة الطبيعية العامة، ويوجد على نحو أكبر في لغة مختصة ما للإشارة إلى مرجع مختلف، نحو المصطلح: Nut الذي يعني المعاني المختصة التالية:

جوزة وبندقية (في النبات)، صمولة وحزقة (في الهندسة) ولكنه قد يعني معاني أخرى في اللغة المشتركة. نحو: مشكلة، ومعضلة، ومهمة بل ورأس الإنسان في العامة.

ومثل ذلك المصطلح boolt، الذي يعني مسمار ملولب، ورتاج (هندسة) إضافة إلى ما توجيه هذه اللفظة كثيرة المعاني في المعجم العام.

## المبدأ الثالث:

إن نشر المصطلح المقيس ذو قيمة بسيطة في حد ذاته، ولكنه عظيم الأهمية في التطبيق. يستعمل هذا المبدأ في علم المصطلحات بنفس القوة، فاستعمال المصطلحات المتفق عليها عامة، ربما يقود إلى إلزام بعض الجماعات على تغيير عاداتها اللغوية لفائدة المصلحة العامة.

## المبدأ الرابع:

يحتاج تكرير المصطلح المقيس إلى اختيار المصطلح المناسب أولاً، وإلى تثبيت هذا المصطلح وتعريفه ثانياً. فالمصطلح الذي نختاره لمفهوم جديد يمكن أن يكون أحد المصطلحات الموجودة، أو يكون مصطلحاً تم صوغه حديثاً. إن اختيار المصطلح قد يأخذ بالحسبان احتمال

جزءاً من اللغة كنظام، ولكنه يحدث في تشكيلات الكلام كنتيجة للإجماع، والاتفاق عليها بين الأفراد والجموعات من مستعملي اللغة، ويمكن أن ينطبق هذا على الأسماء العلم، والكلمات، والمصطلحات، بصرف النظر عما إذا كانت تحيل على الموضوعات اليومية، والمفاهيم المجردة والمجسدة، وعلى الأفراد والأنواع.

فمن الممكن تقييس مراجع المفاهيم والموضوعات دون تقييس المفاهيم والموضوعات ذاتها، وهذا في حقيقته المبدأ الأساسي القاعدي لمكانز التوثيق. وعلى العكس من ذلك، فإنه من غير المجدي تقييس الأشياء، دون تقييس مسمياتها في الوقت نفسه، لأنه بدون تخصيص الدلالات اللسانية المناسبة للأشياء فإن حقيقة التقييس ذاتها تغدو بلا طائل، فمن غير المفيد تنميط المفاهيم دون تقييس تلقائي للمسميات.

ولفهم حافزية التقييس، نستعرض أدناه المبادئ التي أقرتها المنظمة الدولية للتقييس (Iso) لمعرفة مدى صلاحيتها وفقاً للتطبيقات اللغوية:

## المبدأ الأول:

تقييس المصطلحات يحدث دائماً كخطوة تالية لتقييس الأشياء.

إن التقييس المصطلحي، هو بالضرورة، عمل يؤدي إلى تيسير أنماط التعبير المتخضعة عن الجهود المجتمعي الذي يقضي بإنقاص عدد الأشياء الماثلة. وفي حالة المصطلحات، والتسميات التي تفضي مباشرة إلى التقليل من التعقيد المائل ومن تعدد التسميات، فإن التقييس يهدف كذلك إلى تجنب إشكالات الغموض. وفي حين إن إنقاص عدد الأشياء والتسميات يمكن أن يكون مرغوباً فيه، فمن الصعوبة التنبؤ بما لن يكون ضرورياً مستقبلاً.

الواحد)، كما في expectation (توقع) و variance (تغير) في الإحصاء، و real (حقيقي) و imaginary (تخيلي) في نظرية الأعداد، أو filter (جهاز ترشيح) في الإلكترونيات. وقد يكون، اختيار علامة لغوية ما أحياناً اختياراً اعتباطياً محضاً أو حتى وهمياً، وذلك في مثل: Strangeness و charm في فيزياء الجسيمات.

هذا المنهج عموماً ذو هدف اقتصادي، شريطة أن تكون الكلمة الأصلية اقتصادية، بيد أنه قد يفتقر إلى الدقة نظراً لوجود (مرجع) نظير ممكن في اللغة العامة، وقد يفتقر كذلك إلى الملاءمة (اللغوية) نظراً لوجود الكلمات المصاحبة الهامشية التي قد تعود إلى استعمال اللغة العامة. فقد يستحسن كل من الدقة والملاءمة عند تقييس المصطلح بعد ذلك، مثلاً: مرجعٌ مُعطى ثابت داخل إطار مفاهيمي ثابت نسبياً.

(2-3): إعادة تحديد المصطلحات الموجودة.

في مرحلة التأسيس النظري، فإن المفاهيم غالباً ما يكون قد تم تحديدها، نحو: التعريفات المتعددة لـ (كلمة) أو (جملة) في اللسانيات. يستخدم هذا المنهج نفسه كثيراً في الدراسات المتجانسة كالعلوم الإنسانية، حيث يكون النظام المفاهيمي نفسه زاخراً ويكون الفعل الاصطلاحي (termonologising) قد مورس كلياً كدليل ظاهري على الدقة العلمية.

ونظراً لاقتصادية هذا المنهج فإن الدقة قد تكون ضعيفة لعدم استقرار البنية المفاهيمية السفلى، على الأقل حتى يصل النظام المفهومي إلى وضع مستقر. فالتقييس، تبعاً لذلك، قد يعجل من هذه العملية، حتى لو تعذر الإجماع بين المستعملين.

(3-3): الاشتقاق

إن توظيف الاشتقاق في اللغات الفرعية

تطور موضوعات مما يجعله لذلك مفتوحاً على إمكانات الاشتقاق والتركيب.

المبدأ الخامس:

يتعين إعادة اختبار المصطلحات المقيسة في فترات منتظمة، ومراجعتها عندما تدعو الضرورة إلى ذلك. وتعتمد هذه المراجعة بشكل طبيعي على المفاهيم الحديثة وعلى المصطلحات الحديثة التي تظهر عادة فتشوش على الأنماط اللغوية الموجودة.

المبدأ السادس:

عند تحديد ظروف الاستعمال والخصائص الأخرى لنتاج ما، يصبح من الضروري تحديد طرق الاختبار للتحقق من مطابقة الشيء لموصفاته. إن التحقق من معايير الشيء هو في حقيقة الأمر عملية مقايسة متكررة ومنتظمة، أما التحقق من المقاييس المصطلحية فهي عملية منفصلة وفريدة في تطبيق المصطلحيين لها على مجموعات المصطلحات.

المبدأ السابع:

إن ضرورة فرض المصطلح المقيس قانونياً ينبغي أن تدرس في علاقتها بطبيعة المصطلح نفسه، وطبقاً للقوانين والظروف السائدة مجتمعياً، والتي من أجلها أنتجت المصطلحات إن فرض المصطلحات قانونياً هو موضوع يتعلق بالملاءمة اللغوية والاقتصاد اللفظي مما يتطلب يقظة اجتماعية ومجموعات لغوية فاعلة.

3- مناهج التقييس:

عند تحديد مفهوم علمي، والبحث عن تسمية له، غالباً ما يتم اللجوء إلى مناهج التقييس التالية:

(1-3) إعادة تحديد الكلمات

تتضمن إعادة التحديد عادة، حصر دائرة الكلمات المصاحبة للمصطلح (الألفاظ المتعددة المتقاربة للمعنى

مستوى إمدادنا بالمخزون الجاهز من المعاني الموازية على امتداد مفردات السلغة المشتركة دون التأثير في البنية المعجمية العامة. من جهة أخرى، فإن بعض اللغات كالإنجليزية والفرنسية أكثر استعداداً لتقبل الكلمات المفترضة من لغات أخرى، ودون مضاعفات لاحقة على مستوى التقييس الدولي.

بمدنا منهج الاقتراض اللفظي بمصطلحات ليست أكثر ولا أقل اقتصاداً من الأنماط اللفظية في اللغة المصدر، فاستعماله على العموم يشي بالدقة الفائقة عندما يُقترَض المصطلح جنباً إلى جنب مع مفهوم وحيد؛ كما أنه قد لا يكون دائماً ملائماً إذا ما كان شكله اللغوي لا ينم عن أية مؤشرات مظهرية لموقعه من منظومة المفاهيم، خاصة عندما يكون المفهوم مستعاراً كذلك.

#### (3-6): التكيف

وهو ضرب من ضروب الاختصار اللفظي يتحول فيه مصطلح مركب إلى صيغة لفظية مختزلة بواسطة النحت أو بالاختصار الأوائل للحروف (initial letters) لمجموعة من الكلمات، في مثل (radar) المأخوذة من:

Radio detection and Ranging

هذا المنهج ذو نزعة اقتصادية عالية، كما إنه ينم عن ملاءمة لغوية عالية إذا ما كان استخدامه محصوراً في اللغات الفرعية الخاصة.

#### 4- فعالية التقييس المصطلحي

تعكس المصطلحات المقيسة نزعة اقتصادية ملموسة نظراً إلى وضعها المتفق عليه بين المختصين قبل الموافقة على (مرجع) كل منها، مما يساعد فعلاً على تحقيق عملية التواصل الفعال بين المختصين والتسريع فيها. إن المصطلحات المقيسة دقيقة لكونها تعمل على إقصاء سوء الفهم لدى المستعملين بتحقيقها معادلة مصطلح - مفهوم

(المتخصصة) وفي اللغة العامة يمكن من إنتاج صيغ مصطلحية جيدة، نحو: (de-hydr- ate) التي شكلت من اللواحق (ate و de) لوضع مصطلح جديد. يتوفر هذا المنهج على جانب كبير من الاقتصاد والدقة والملاءمة اللغوية خاصة عند استخدام هذه الأدوات الاشتقاقية في الموضوعات الخاصة، التي تسهم في تكوين منظومات مصطلحية مفاهيمية مشتقة (كما في الكيمياء والبيولوجيا) اعتماداً على اللواحق من سوابق ولواحق التي تعد في النظرية المصطلحية كما في اللسانيات معرفّات أو محددات جزئية (Partial determiner).

#### (3-4): التركيب

يمكن اللجوء إلى منهج التركيب في صوغ المصطلحات بإضافة كلمة إلى كلمة أخرى من الكلمات الموجودة، وذلك في مثل (heavy water الماء الثقيل) و (Floppy disc قرص مرن). وإذا ما استقرت هذه التراكيب المصطلحية، فتمت بعد ذلك احتمال بأن يصبح العنصر المكوّن (Constituent) مصطلحاً (الذي هو في الأصل مجرد علامة لغوية عادية (اللفظة heavy ثقيل)) ليصف العناصر الثابتة التي يعبر عنها في اللسانيات بـ (النواة) في التركيب.

#### (3-5): الاقتراض

إن اقتراض مصطلح أو كلمة من لغة أجنبية هو في الحقيقة حالة خاصة من إعادة التحديد (redefinition)، فالمصطلح يواكب تماماً المفهوم المستعار من جماعة لغوية أخرى، في مثل: Input (مُدخَل) و (output) (مُخرجات) و (printer) (طابعة) في الإيطالية والفرنسية، و (Gestalt) الجشطلت في الإنجليزية. وتعد اللغتان اليونانية واللاتينية مصدراً خصباً في الوضع المصطلحي، سواء على مستوى المفاهيم نحو (atom ذرة) أو على

الاقتصادي في التعبير عن المعرفة وعلى تمثيلها تمثيلاً دقيقاً وملائماً. وعلى عكس مستعملي اللغة العامة، فإن مستعملي المصطلحات المتخصصة المقيسة يعملون فعلاً على تحرير الخطاب المعرفي من كل ما هو جمالي وانفعالي وعاطفي وتقييده فقط بما يجيل عليه في عالم الواقع من موضوعية مخصوصة، من أجل تواصل خاص. فالتقييس ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه وسيلة لتسهيل إيصال المعلومات، وينبغي النظر إليه كجزء من عملية التطور اللغوي.

#### (5): حدود التقييس المصطلحي.

ثمة سؤال وجيه، وهو: إلى أي مدى، ووفق أية ظروف يمكن أن تكون المصطلحات مقيسة وموحدة؟ إن التقييس اللغوي ظاهرة معروفة في اللغة عامة، فطبيعة اللغة النظامية تستدعي أن تكون مظاهرها الدلالية والتداولية مقننة الاستعمال، في السلوك الاجتماعي اللغوي.

التقييس ينبغي أن يمثل التقييد الأقصى للقواعد اللغوية الممكن تطبيقها في الإسناد المرجعي للأشياء (إلى عالم الأشياء) وفي تسمية التقنيات وفي الاستعمال. ومما ملاحظة ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي التفرقة بين مظهرين قياسيين:

- التقييس كتحديد صارم يقيد الاستعمال وفق قياس متفاوت بين الشبوع والتوحيد والتقييس اللغوي.
- والتقييس كحصيلة عمل لتقييس المواد في علاقتها باللغة.

فقد طبق التقييس والتوحيد على اللغة بنجاح ملحوظ على مستوى التهجئة والتنقيط والصرف وعلى بعض القواعد النحوية. وفي المستوى الدلالي، فإن اللغة العامة على جانب واضح من نظامية التقييس كما تبدى

واضحة بين المصطلحات والمجال الذي تحيل إليه منظومة المفاهيم. فالإتفاق على المصطلحات المقيسة يفترض أن المشاركين في عملية التواصل قد قرروا مسبقاً أن يضعوا جانباً كل التأويلات الفردية للمصطلحات ولبنية المعرفة.

أخيراً وليس آخراً فإن المصطلحات المقيسة (المقاييس المصطلحية) ملائمة بالنسبة للصيغ المنحزة من أفعال الكلام، لأنها تمكن منسئ الرسالة اللغوية من أن يقسم أساساً واضحاً لمعرفة مفترضة تكون ذات مقصد متخصص. وفي الوقت نفسه، فإن المرسل إليه يكون أكثر استعداداً لمعرفة المقصد، بل وتكييف افتراضاته الخاصة وفقاً لقصده المرسل.

إن درجة الإتفاق على بنية المعرفة وعلى تمثيلها اللساني الواضح مشروطة أبداً بالاستعمال الملائم للمصطلحات المقيسة كما تتركز على مقدرة التواصل بين المشاركين الاختصاصيين. وفي الجانب السلي، فإن التقييس الذي يعمل على تثبيت المرجع المصطلحي، يؤدي إلى تقويض القدرة التناسلية لطبيعة اللغة.

إن معظم الناس ليسوا على استعداد للموافقة على التوليد المعياري في سلوكهم اللغوي، ومع ذلك فإن المصطلحات المقيسة توضع وتستعمل باطراد. والحل بالنسبة إلى هذه المفارقة يمكن أن يوجد في مظهرين من المصطلحات المقيسة: المصطلحات المقيسة و المصطلحات الموحدة. المصطلحات المقيسة ذات فائدة خاصة، فوضع المصطلح يقتضي ضمناً أن هناك إجماعاً سابقاً عليه بين مستعملين محتملين، فالمستعملون يجمعون على أهمية تقييس المصطلحات لأن الطبيعة المرجعية الخاصة لكل منها تؤكد أهمية هذه المصطلحات بالنسبة إليهم لاكتساب المقصد والمعرفة واللغة لتعزيز عملهم.

والتقييس كذلك يساعد المستعملين على التوجه

(2) ترقية النظام الاقتصادي وكذلك الجهود المادية والطاقة الإنتاجية وتصدير السلع.

(3) حماية مصالح المستهلكين من خلال النوعية المتناسكة للسلع والخدمات.

4- الرقي بمستوى الحياة الإنسانية: أنظمة الأمان، والصحة، وحماية البيئة.

لذلك، جاء في أدبيات التقييس البريطانية في الوثيقة (1981) ج 3: O BS) أن المصطلحات ينبغي أن تكون معرّفة بوضوح تام. فالمصطلحات من خلال التقييس ينبغي أن تكون متناسكة مما يفترض أن يكون الشيء المحال عليه بالتسمية، وكذلك المفهوم، موصوفاً ومعبراً عنه بمصطلح وحيد وليس بمترادفات.

والواقع أن المصطلحات قد يتعذر تقييسها بين مختلف اللغات، لكن ذلك قد يكون ممكناً في اللغات الوطنية أي في اللغة الواحدة الخاصة بكل أمة. بل إن المعاجم المعتمدة على مصطلحات مرهن على دقتها يمكن أن تعد مقيسة وموحدة فقط في علاقتها بالاستعمال الضيق وفي القطر الذي أنتجها فحسب، وهذا لا يعني أن شرعيتها قد تمتد بالضرورة إلى خارج هذه الدائرة.

ولكي تكون المصطلحات مقيسة وموحدة، يجب أن تكون معرّفة في مجالاتها، لأن عدم تعريف المصطلحات يحررها من تقيدها بمجالها المتخصصة ويتركها حرة في مجالات مرجعية واسعة قد لا تنتمي تماماً إلى مجال المعجم الذي يفترض أن تندرج فيه.

في المعاجم، بيد إن النظام اللغوي غالباً ما يسمح بالتغيير في دلالة اللفظة الواحدة في المعجم العام. إلا أن اللغة في الإسناد المرجعي في الموضوعات الخاصة تختلف عما هي عليه في وضعها العام، ففي نظام التسمية المصطلحية في المجال الموضوعي الخاص يتطلب تثبيت التسمية لمسميات الواقع حدّاً من التقييس وتوحيد المرجع؛ أكثر من ذلك فإن التقييس مطالب بتنظيم مقولات المعرفة ومسميات الأشياء في الواقع المادي. وفي المجالات التي تخضع فيها المعرفة للتغيير المؤقت فإن تثبيت المعاني قد يتطلب شوطاً تقيسياً آخر عن طريق تعريف المصطلح المقيس لربط المصطلح بالمفهوم القابل للتعديل.

التقييس في الواقع لا يتعلق باللغة وحدها، ولكنه جزء من تفكيرنا ونشاطنا اليومي في مجال التصنيع والإنتاج المادي للمحافظة على قيمتها وجودتها ووقايتها. آية ذلك أن التقييس، قبل أن يكون مفهوماً لغوياً في العصر الحديث، هو جزء من اهتمام المؤسسات الدولية المصطلحية (الأيزو: مثلاً) فيما يتعلق بمواد الإنتاج: خاصياتها، مقاييسها، كفاءتها، مواصفاتها وطرق التقييم وما إلى ذلك، التي يُفكر فيها وينظر لها باللغة، بل ومن خلال رضاء لغويين هم الذين يصنعون مواصفات المواد والتسميات المصطلحية المطلوبة للتعبير عن مسميات المواد.

يهدف التقييس كما يتجلى في وثيقة المقاييس

البريطانية (1981-ج 1: O BS)، إلى ما يلي:

(1) تزويد مختلف الجهات المختصة بأدوات التواصل

اللغوي والمصطلحي.